السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية 1830– 1900م وانعكاساتها على المجتمع الجزائري

The French Policy Followed in Dismantling the Algerian Real Estate Ownership 1830–1900 And Its Effects on the Algerian Society

رواحنة عبد الحكيم *

جامعة باتنة1

hakim.05@hotmail.fr

أ.د بوقريوة لمياء

lahma123@yahoo.fr

جامعة باتنة1

تاريخ الاستلام: 2021/05/24 تاريخ القبول 2021/06/08 تاريخ النشر 2021/07/05

ملخص:

تتطرق هذه الدراسة التاريخية إلى إحدى السياسات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر في المجال الاقتصادي بشكل عام والمجال العقاري بشكل خاص والمتمثلة في السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية للجزائريين 1830 – 1900 م فلقد أدرك الاستعمار الفرنسي بأن للأرض أهمية ودور كبير في تلاحم وترابط القبائل والأعراش الجزائرية، وتيقنوا أن إحكام القبضة على الشعب الجزائري لن يتم إلا بتفتيت هذه القبائل و الأعراش،

* المؤلف المراسل

وبحكم أن فرنسا دولة القانون – كما يقولون –، فإنها حاولت تقنين تفكيك الأرض و المجتمع الجزائري وتجلى ذلك واضحا في القوانين والمراسيم التي أصدرتها وأهمها قانون "سيناتوس كونسيلت " 1863م وقانون "وارني" 1873م، وقد كانت لهذه السياسة انعكاسات سلبية في معظمها على المجتمع الجزائري اقتصاديا ، اجتماعيا وسياسيا.

الكلمات المفتاحية: السياسة الفرنسية، مصادرة الأراضي، القبائل و الأعراش، سياتوس كونسيلت، الأهالي.

Abstract

This historical study evokes one of the French colonial politics in Algeria in the economical area in general and particularly in the real estate sphere, which is represented in the French policy used in disintegrated the Algerian real estate ownership in 1830-1900. The French colonial recognized that the territory has an important and a key role in the interconnection between the Algerian tribes. In addition, they were sure that taking control over the Algerian population won't occur only by disintegrating these tribes and parts of the Algerian society . Since France was the country of law , it tried to divide the territory and it was abvious in the French colonial among them I cite: Cenatus Concult 1863 and Warnie in 1873 .In fact , this policy has a devastating impact on the Algerian society economically, socially ,and politically.

***key words**:* French Policy ;The Confiscation of Lands; Tribes and Nests; Cenatus Consult;Indigenous.

مقدمة:

قصد السيطرة على الجزائر ودمجها بفرنسا أرضا وشعبا، ومن المنطلق الفرنسي أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، قامت السلطات الاستعمارية بالجزائر بتطبيق سياسات مختلفة شملت الجانب العسكري، الإداري، الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي، ومنذ البداية أدرك الاستعمار الفرنسي أن أهم ركائز بقائه في الجزائر مرتبط بالاستيلاء على الأرض وتشجيع سياسة الاستيطان، ولن يتأتى له ذلك إلا من خلال رسم سياسة محكمة أضفى عليها

الصبغة القانونية بسن مجموعة من القوانين تمكنه من ذلك خاصة فيما يتعلق بالجانب العقاري والتي كان لها انعكاسات وخيمة على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

وبناء عليه، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية 1830–1900 م وماهي انعكاسات هذه السياسة عى المجتمع الجزائري؟

أولا: السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية 1830 – 1900م:

لقد اتبع الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة عقارية قائمة على مصادرة الأراضي ونزع الملكيات لأهداف منها تشجيع الاستيطان والاستحواذ على أجود الأراضي و أخصبها من جهة وإفقار الجزائريين وسلبهم مصدر عيشهم من جهة أخرى، وبالتالي تفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، وتجلى ذلك في سن عدة قوانين منها:

1– قانون 8 سبتمبر 1830م: بموجب هذا القانون استولت سلطات الاحتلال على مساحات شاسعة من أراضي الأتراك الذين غادروا الجزائر، و"نصبت نفسها وريثة للدولة العثمانية في الجزائر"(1)، كما سمح هذا القانون بمصادرة الأملاك الوقفية "ما فسح الطريق لهجرة المتعهدين الأوروبيين إلى الجزائر بعد إغرائهم بمختلف الوسائل"[(2)].

2– القرار المؤرخ في 07 ديسمبر 1830: أصدره الجنرال كلوزيل(3)، أُلحقت بموجبه الأوقاف جميعا بأملاك الدولة الفرنسية، وقد تمكنت السلطة الفرنسية من تطبيق هذا القرار بصفة كلية في مدينتي وهران و عنابة، وبصفة جزئية في مدينة الجزائر[(4)].

3**– مرسوم 22 جويلية1834م:** حدد هذا المرسوم الوضعية الجزائرية بالنسبة لفرنسا "الجزائر أرضا فرنسية"، كما عين الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية لاسيما تلك المتعلقة بانتزاع الملكية، والتي ستجعل من الاستيطان على حساب القبائل عملا

قانونيا[5]، وبناءا على هذا المرسوم أعلنت أن جميع المناطق التي سيطرت عليها القوات الفرنسية تعود ملكيتها للوطن الأم[6]، ويعتبر مرسوم الضم هذا أخطر المراسيم والقوانين، كونه سمح للسلطات الاستعمارية بممارسة كل تجاوزاتها في الجزائر دون أن تحسب أي حساب، لأنه أضفى طابع الشرعية على الأعمال الإجرامية لفرنسا، فالجزائر ملك لهذه الأخيرة، ولذلك يحق لها أن تصادر، وتنهب وتستفيد من وطنها كيفما تشاء، وبعبارة أخرى إن هذا المشروع شرّع لفرنسا استنزافها الاقتصادي للجزائر.

4– مرسوم 24 مارس 1843م: يقضي هذا المرسوم بمصادرة أراضي القبائل الثائرة التي تعمل على الإخلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية، وكان ذلك سلاحا يسمح للفرنسيين باختيار أجود الأراضي الزراعية.

5– مرسوم 01 أكتوبر 1844م: أعلن هذا المرسوم أن جميع الأراضي غير المستغلة في مناطق محددة، ستصنف على أنها خالية إذا لم يثبت أحد حق ملكيتها، وفيما يتعلق بالحبوس ادعت أن الإجراءات المتكررة قد أفقدتها نفعها البدائي، وهي تشكل عقبة في وجه التطور وقد حان الوقت لإعلانها قابلة للبيع، وبعبارة أخرى فقد ألغى هذا المرسوم ملكية الحبوس[7].

6– قانون 21 جويلية 1846م: فرض هذا القانون على كل مواطن إثبات سندات الملكية وعمل على تحديد الملكيات انطلاقا منها، أما الأراضي التي ليس لها سندات أو لم يستطع أحد إثبات ملكيتها فستحول إلى المستعمر[8] وبموجب هذا القانون تم انتزاع حوالي 168000هكتار منها 37000 هكتار للمعمرين[9].

7– مرسوم 16 جوان 1851م: إن التدفق الكبير للمهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر بعد 1848(10) خاصة من الألزاس واللورين، هو ما دفع بالسلطة الاستعمارية إلى التفكير في كيفية الحصول على أراضي جديدة لتوطين هؤلاء المهاجرين[11]، فأصدر مرسوم 1851م الذي خول للإدارة الاستعمارية الحصول على أراضي العرش وأراضي

القبائل بحجة المنفعة العامة، ومصلحة الاستيطان، ويستند هذا الإجراء إلى الفكرة القائلة بأنه ليس للقبائل حق ملكية الأرض بل لهم حق الانتفاع بها[12].

كما نص هذا المرسوم أيضا على أن تحويل الملكيات بين الأهالي يبقى خاضعا للشريعة الإسلامية وفي الحالات الأخرى يخضع التحويل للقانون المدني الفرنسي، أي أنه إذا تمت المعاملة العقارية بين المعمرين فيم بينهم أو بين المعمرين والأهالي فإنها تخضع للقانون الفرنسي، أما معاملات الأهالي فيما بينهم فإنها تبقى تحت حكم الشرع الإسلامي[13]، وبحكم ما هو متعارف عليه عند الأوروبيين آنذاك فإن أملاك المغلوب تصير بيد الغالب، لهذا تصرفت سلطة الاحتلال بهذه الملكيات بإقامة مشاريع لصالح المعمرين[14].

8– القرار المشيخي"سيناتوس كونسيلت"(Sénatus Consult) 22 أفريل 1863: إن التغير الذي حدث في نظام الحكم الفرنسي بقيام الإمبراطورية الثانية "نابليون الثالث" هذا الأخير الذي قام بزيارة إلى الجزائر في سبتمبر 1860، واطلاعه على أحوال الجزائريين، وتذمرهم من تطبيق قوانين مصادرة الأراضي، حيث ذكرهم أثناءها بأن واجب الفرنسيين هو إدخال الحضارة والارتقاء بالجزائريين إلى مستوى الإنسانية[15]، حيث تصور أن الجزائر "مملكة عربية" وهو ما أعرب عنه في رسالته للحاكم العسكري "بيليسي" بتاريخ 06 فيفري 1863م بقوله: "إن الجزائر مملكة عربية وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين"[16]، ولذلك طالب بضرورة فتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأوروبية، ورجال الأعمال والصناعة وترك الفلاحة للمواطنين الأهالي، كما عارض سياسة التوطين ومنح الأراضي مجانا للأوروبيين و شرح أن عملية حصر الأراضي لا تستهدف انتزاعها من أصحابها بل تهدف إلى تقسيم الأراضي إلى قرى، وإقامة الملكية الفردية بها، حتى يتمكن الأهالي من التصرف فيها بحرية[17]، ولتحقيق ذلك نُشر في 22 أفريل 1863م قرار مجلس الأعيان الذي قوّم اعوجاج المراسيم السابقة حيث قام بتعيين حدود أراضي القبائل، ثم قام بتقسيم وتوزيع

هذه الأراضي بين مختلف الدواوير، وفي النهاية تعميم الملكية الفردية بين أعضاء الدوار[18].

لقد أكد هذا القرار حق القبائل في ملكيتها لهذه الأراضي، حيث نصت المادة الأولى على أن القبائل الجزائرية مالكة للأراضي المنتفع بها بشكل دائم وتقليدي[19]، وكانت إرادة السلطة الاستعمارية هي خلق الشروط القانونية والاقتصادية التي تسمح بتنمية رأسمالية في الجزائر، وقد عارضت المؤسسة العسكرية تطبيق هذا القانون الذي يقيم ملكية فردية غير قابلة للنقل، فقد كانت تقف دوما في صراع تقليدي مع الإدارة المدنية[20]، وتم بموجب هذا القرار تحويل ما يقارب 800000 هكتار من الأراضي العرشية إلى ملكية خاصة[21]، وكان من هذا التعديل أنه مكّن المستوطنين من شراء أراضي القبائل و خلق مكليات فردية[22]، وبالتالي اكتساب المزيد من الأراضي الزراعية، كما أنه لم يمنع سلطة الاحتلال من مصادرة أراضي جديدة بدعوى "الصالح العام" كإنشاء المدن والقرى، كما منحها أيضا قوة النفوذ والهيمنة[23]، ومهما كان الأمر فإن مرسوم 1863م قد توقف العمل به سنة 1870م، وصدرت بدله قوانين أخرى أكثر عنفا لاغتصاب الأرض.

وبعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية عام 1870م على إثر هزيمة فرنسا أمام بروسيا[24]،تدفق الآلاف من المهاجرين الألزاسيين و اللوريين الذين منحتهم الجمعية الوطنية الفرنسية 100.000هكتار من أراضي الدومين في الجزائر بقرار 21جوان1871م[25] أمضاه رئيس الجمهورية الفرنسية "مكماهون"[26]، ولقد شهدت سنة 1871 م فشل ثورة المقراني في الجزائر، وقد أعطى ذلك لفرنسا فرصة لتطبيق قانون الحجز إذ تم مصادرة أكثر من 406.446 هكتار بقرار واحد، وهي تمثل5/1 من رأس مالهم العقاري(المشاركين في المقاومة)، أضيف إليها ضريبة الحرب والمقدرة بـ 65 مليون فرنك(27) أي 70.4 % من رأسمال المنتفضين، وهكذا تحول الآلاف من الفلاحين

الجزائريين إلى عمال أجراء وخماسين على أراضيهم بعد اغتصابها منهم، وفي عهد الحاكم العام "دي قيدون"(28) بلغ مجموع الأراضي المحجوزة الجماعية والفردية حوالي 611.130هكتار(29)، وهي أكبر عملية مصادرة في التاريخ، وهناك من الجزائريين من اضطر إلى البيع أو التنازل عن أرضه حينما أرهقته خزينة الحرب على الدفع.

9– قانون "وراني(30)"WARNIER"26 جويلية 1873م:

أخذ هذا القانون اسمه من اسم صاحبه وراني، وعُرف بقانون المعمرين، لأنه أطلق العنان لتحقيق مآربهم وإشباع نهبهم لأراضي الجزائريين، وقد تضمن بالأساس فرنسة الأراضي الجزائرية، والتعريف الدقيق لفرنسة الأراضي بالنسبة للمشرع الفرنسي هو"الإخضاع الكلي والنهائي للقوانين الفرنسية، كل الأملاك المسيرة سابقا عن طريق القانون الإسلامي"(31).

وقد نص القانون على وجوب إشراف الإدارة الاستعمارية على كل أنواع الأملاك العقارية ومراقبتها في الجزائر مهما كانت صفة مالكيها، وهدف بهذا إلى القضاء على القوانين الإسلامية وأشكال التعاون والتضامن بين أفراد القبيلة وإزالة قواعد الملكية المستمدة من الشريعة الإسلامية أو تقاليد القبائل التي تتعارض مع القوانين الفرنسية، أي أنه أخضع بشكل تام سير الملكية للقانون الفرنسي طبقا للمادة الأولى من القانون(32)، و إن تأسيس الملكية العقارية بالجزائر والانتقال التعاقدي للملكيات والحقوق العقارية مهما كان صاحبها تخضع للقانون الفرنسي(33)، وبموجب هذا القانون أصبحت الأراضي العرشية التي كانت لا تباع ولا تشترى ولا تحجر، حسب الأعراف الجزائرية المعمول بها قبل الاحتلال أراضي ملكية خاصة أو فردية ليتمكن المعمرون من شرائها[34]، إذ يقر "وراني"بوجود الملكية الخاصة أو الفردية ضمن أراضي العرش وأراضي الملك على حد سواء لأنه في نظر القبيلة حسب اعتقاده أن لكل فرد من أفراد الدوار حق حصري في أراضي الملك أو العرش التي يتواجد بها الدوار الذي يسكنه، وعليه فإن

هذا القانون قد أتاح للإدارة الفرنسية تطبيق سياستها فيما يخص تحديد ملكية الأرض لكل فرد(35).

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائريين تحملوا نفقات مالية لا تطاق، وهي متعلقة بالوسائل المالية الخاصة بتنفيذ هذا القانون، إذ تشرف الدولة والبلديات المعنية على نفقة الإجراءات العامة مع دفع الجزائريين لـ07 فرنك للهكتار(ثم 05 فرنك فيما بعد)، وهذه القيمة ثقيلة جدا على الجزائريين، خاصة إذا علمنا أن قيمة الهكتار الواحد من أراضيهم عند البيع كانت في حدود 20 فرنك للهكتار(36).

لقد منح وراني مكانة هامة للاستعمار الحر، ووضع حدا لأولوية السلطة العسكرية لصالح المستوطنين المدنيين(37)، فاستنادا إلى تقرير الحكومة العامة حسب أجيرون (5أفريل1882م) تم إنشاء الملكيات الفردية التالية:

- 170.490هكتار في عمالة وهران
- 136.499هكتار في عمالة الجزائر
- 28.157هكتار في عمالة قسنطينة

أي ما مجموعها 334.146 هكتار(38).

لقد حدثت الكثير من المشاكل أثناء تطبيق هذا القانون، وخصوصا عند التوثيق، كأن يسجل عقد الملكية باسم شخص آخر لا علاقة له بتاتا(39)، بسبب تشابه الأسماء، أو لتناقض عقود الملكية المفرنسة مع عقود إدارية، إلى جانب التفسيرات الخارجة عن القانون والتي مكنت من تدعيم فاعليتة لصالح الأوروبيين(40).

تظهر نتائج القانون بوضوح أكبر في الإحصائيات التي تبين انتقال ملكية الأرض من الجزائريين إلى الأوربيين والعكس ، فالأرقام التي أوردها "وارني" في تقريره أن الجزائريين لم يبيعوا في فترة سبع سنوات (1863-1871م) سوى 52005 هكتار من أراضيهم، مقابل شرائهم لما مساحته 11320 هكتار من الأروبيين، أي أنهم لم يخسروا خلال هذه

الفترة سوى40685 هكتار، كما يتضح كذلك أن الجزائريين لم يكونوا يقبلون على بيع الأراضي إلا في حالة الأزمات، كما هو الشأن خلال الأزمة الاقتصادية 1866-1869م، وفيما بين 1877-1898 م خسر الجزائريون ما مساحته حوالي 432388هكتار، وما هو ملفت للانتباه أن مبيعات الجزائريين كانت بسعر أدنى من سعر مبيعات الأوربيين.

10- قانون22أفريل1887 « Petit Sénatus » : يعرف أيضا بالقانون الإمبراطوري المصغر وضع هذا القانون ليعدل ويكمل قانون وراني، وقد صدر مرسوم في22سبتمبر1887م يحدد كيفية تطبيقه(41)، ومن بين النقاط التي تضمنها:

- إجبارية الاعتراف بالأعراش وتحديدها، وتعيين فروعها، والتي لم يطبق عليها السيناتوس كونسيلت لعام 1863م وأهملها قانون وراني لعام1873م.
- التقليل من الآجال وبعض الإجراءات التي كانت مفروضة في قانون1873م.
- منع المحافظ من التعرض للعقارات التي بها عقد فرنسي والتي يمكن أن يعتبرها أراضي الدولة(42).

وبصورة عامة فقد رفع هذا القانون القيد عن الأوروبيين لأول مرة منذ صدور قانون 1851م في الحصول على عقارات في أراضي العرش من غير الاضطرار إلى استنفاذ كافة التدابير المنصوص عليها في القانون(43)، كما وضع هذا القانون قائمة جديدة لجرد الأراضي، ويقال إن المحققين كانوا يقبضون نسبة من الأرباح في كل قطعة أرض جديدة يستطيعون استخلاصها من القبائل(44).

وهكذا يتضح أن تكوين الملكية الفردية للأهالي أصبحت الأمر الأكثر أهمية للسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر فالإدارة الاستعمارية لم يكن همها إلا تقنين التبادل الحر للأراضي، في هذا الاتجاه المتوحش يكمن قانون 1887م، إنه أكثر من قانون

مكمل"أو مصحح"، فهو يتكلم عن دعم وتوسيع الحقوق الممنوحة للأوروبيين عن طريق وراني(45)، وأصبحت الأراضي الجماعية مفتوحة على كل التأويلات(46).

وانطلاقا من هذا القانون طبقت عمليات تحديد أراضي القبائل (الحصر الجديد) على 224 قبيلة لم يمسها السيناتوس كونسيلت من قبل، فحصل الدومين بذلك على957000 هكتار مجانا بالإضافة إلى تلك الأراضي التي ألحقت بالبلديات، والتي ستحول إلى ملكية خاصة بالأوروبيين(47).

إن هذه القوانين قد منحت الوسيلة القانونية للأوروبيين، بشراء الأراضي التي تملكها القبائل بشكل جماعي فهذه الأراضي المجزأة بين صغار الفلاحين، ستجد طريقها إلى البيع سهلا، خلافا لما كانت عليه تحت نظام الملكية الجماعية الذي كان فيه الطريق مسدودا أمام كل من البائع والمبتاع(48)، وما إن حلت سنة1919 م بعد تطبيق قانون1873م، وما لحقه من قوانين أخرى، حتى خسر الجزائريون حوالي7مليون ونصف هكتار(49).

ثانيا– انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري:

لقد ترتب عن السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر عدة انعكاسات، مست عدة جوانب الاقتصادية منها و الاجتماعية و السياسية و حتى الثقافية متعلقة بالأهالي من جهة و بالنظام الاستعماري من جهة أخرى المشكل من المستوطنين و الإدارة الاستعمارية أو الدولة المستعمرة و المتضررين من هذه السياسة بطبيعة الحال هو المجتمع الجزائري ، ومن هذه الانعكاسات نذكر:

1 ـ تطور حركة الاستيطان:

إن أهمية الأرض التي تحدثنا عنها سابقا، وقوانين مصادرة الأراضي وتفكيك الملكية العقارية الجزائرية التي اتبعتها فرنسا في الجزائر، لن تحقق أهدافها إلا بوجود عنصر بشري مؤهل لخدمتها، ومنذ السنوات الأولى للاحتلال بذلت السلطات الاستعمارية قصار جهدها لجلب أكبر عدد من المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين وهذا تماشيا مع نزع

الملكيات ومصادرة الأراضي، وقد عرفت حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر ذروتها خاصة بعد1870م في ظل الحكم المدني.

منذ أن احتلت القوات الفرنسية مدينة الجزائر سنة 1830، شرعت الإدارة الاستعمارية في ترسيخ دعائم وجودها، من خلال السيطرة المنظمة والواسعة عسكريا ومدنيا بتشجيع الهجرة الاستيطانية قصد تشكيل القاعدة الديمغرافية لتدعيم القوة العسكرية، فخلال السنوات الأولى من الاحتلال وعلى الرغم من عدم ملاءمة الظروف للهجرة الأوروبية إلى الجزائر إلا أن السلطات الفرنسية دأبت على تشجيع الاستيطان، فلقد أصدر القائد الأعلى للقوات الفرنسية برتران كلوزيل قرارا في 21 سبتمبر 1830م يسمح بمصادرة أملاك الوقف والبايلك(50)، و لقد تواصلت سياسة إغراق الجزائر بالمستوطنين حيث زادت وتدعمت في فترة حكم الجنرال بيجو Bugeaud (51) الذي صرح سنة 1841م قائلا: "يجب أن يقيم الفرنسيون المستوطنون حيث ما وجدت المياه الغزيرة والأراضي الخصبة بدون أي اهتمام بحق ملكية الأرض التي يجب أن توزع على المستوطنين، وأن تصبح هذه الأرض من أملاكهم الشخصية"(52) ، عند رحيل بيجو من الجزائر في سبتمبر1847م، كان مجموع المستوطنين الأوروبيين بالجزائر حوالي 190400 مستوطن أوروبي(53)، و بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية، خلفتها الإمبراطورية الثانية بزعامة نابليون الثالث أوائل 1852م، ولقد عرفت حركة الاستيطان نشاطا كبيرا خاصة في عهد جاك لويس راندون الذي بنى حوالي 556 قرية استيطانية خلال (1853–1858م) واستعمل أسلوب مصادرة الأراضي وتفتيت أراضي الأعراش(54)، ولقد اتبعت الجمهورية الثالثة أساليب مشجعة للاستيطان، فقد حققت في ظرف10سنوات فقط حوالي 65% مما حققته فرنسا في هذا الميدان خلال 40 سنة(55)، فقد استطاع الاستيطان أن يحصل في أقل من 30 سنة (1871–1898م)

على أكثر من مليون هكتار من الأراضي الجزائرية، في حين ارتفع عدد سكان الريف من 119 ألف نسمة عام 1871 م إلى أكثر من 200 ألف نسمة عام 1900م(56).

2 ـ تغيير بني المجتمع الأهلي الجزائري:

إن محاولة فرض كيان اجتماعي غريب يخضع لمنطق الاستعمار الرأسمالي، تطلب تدمير كل تلك الأشكال من الحياة الاجتماعية المحلية في الجزائر التي تقف حائلا بين الإنسان و تحويله إلى سلع، فعلى العكس من الأتراك (57) الذين احتفظوا بالبنى الاجتماعية المحلية دون أن يمسوها، بل كانوا يستمدون منها قوتهم و دخلهم، قام الاستعمار الفرنسي بتحطيم أسسها الاجتماعية، بغرض انفتاح المعمرين على الأهالي خاصة وأنهم لم يستطيعوا إخضاع السكان المحليين(58)، ففكروا في البداية استبدال القبائل الثائرة من الجزائريين بالموارنة(59) المسحيين اللاتينيين من المشرق، لكن الإدارة الاستعمارية و أمام صعوبة تحقيق هذا الهدف اهتدت إلى تفتيت القبيلة، هذه الأخيرة التي أدركت الإدارة الاستعمارية أنها العامل الأساسي الذي يحفظ التوازن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري(60).فقد كان من بين مرامي السياسة الفرنسية في المجال الاقتصادي خاصة في الجانب العقاري تفتيت الملكية الجماعية، و تجسد ذلك بعدد من لقوانين والمراسيم كان أهمها قانون سيناتوس كونسيلت "Sénateurs consulte" لعام 1863م، الذي اعتبر أول إجراء فجر القبيلة – التي كانت الخلية الاجتماعية الأساسية التي يشد بعضها بعضا بصلة وثيقة خاصة صلة الدم – و حل عوامل وحدتها و طبق هذا التقسيم على أكثر من 272 قبيلة كان عدد سكانها أكثر من مليون أهلي و هو ما يمثل حوالي خمس مجموع السكان(61)، وتم تشتيت هذه القبائل وتفريقها إلى شكل دوار أو مجموعة دوايرر(62)، ويمكن القول أنه من النتائج المباشرة للسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، تحطيم البنية الاجتماعية السائدة في الريف، فقد سقطت سلطة عائلات الشرفاء الكبيرة في الصحراء رغم أنها حافظت على نفوذها لوقت طويل، ونتيجة لهذا لم تعد السلطة

الفرنسية تعترف بوجود عائلات كبيرة لها أملاك عقارية(63)، هذا الانهيار الذي أصاب العائلات كان مدعاة لبعض الفرنسيين الذين كانوا أكثر إهتماما بالسيطرة الاجتماعية حين قيل "إننا فككنا المجتمع المحلي بصورة كاملة إلى حد أننا إذا احتجنا أن نفعل فيه فعلا نجد أننا لا نملك سيطرة عليه، إذا فنحن نواجه أفرادا منعزلين، و نتيجة لهذا فإننا دون وسطاء لا نستطيع تبليغ نياتنا و تنفيذ أوامرنا أو لتقدير حاجات هؤلاء الناس"(64).

3 ـ تدهور الاقتصاد الأهلي الجزائري:

كان للإستيلاء التدريجي على أراضي الفلاحين آثار سلبية متعددة على الاقتصاد المعاشي للريفيين، لاسيما و أن كل المحاولات التي قامت بها السلطة الاستعمارية في تغييب زراعة الحبوب آتت أكلها، حيث هبط الإنتاج السنوي للحبوب من 19.6 مليون قنطار عام 1901 م إلى 16 مليون قنطار عام 1930(65)، و عملت على تشجيع الزراعات التجارية و الزراعات الغربية الاستوائية(66).

ونتيجة لعمليات المصادرة لم يبق في أيدي الأهالي إلا بعض الأراضي الفقيرة في المرتفعات الجبلية المنعزلة و النواحي الصحراوية النائية، و هذا ما نتج عنها تراجع في الإنتاج الزراعي للأهالي و طبع بطابع التقهقر، وانخفضت نسبة إنتاج المحصول الرئيسي للأهالي و هو القمح من 80% عام 1860 م إلى 44% عام 1938(67)، كما أدت إلى هبوط حاد في تربية الماشية بسبب مصادرة أراضي الرعي، و اضطر الأهالي إلى التخلي عن هذا الشكل من أشكال نشاطهم الفلاحي(68)، كما توقفت هجرات قطعان الماشية الموسمية من الجنوب إلى الشمال.(69)

كل هذا أدى إلى الحد من النشاط التجاري الكثيف الذي كان يترافق نع هذه التحركات، واضطر أولئك الذين لم يعد باستطاعتهم إطعام قطعانهم نتيجة لنقص المراعي

إلى بيعها، و البحث عن عمل لدى ملاك الأراضي الأوروبيين(70)، وهذا ما أدى إلى نقص قطعان الماشية، والتي وصل عددها عام 1867 م حوالي 8 مليون رأس، وانخفض هذا العدد إلى 3.6 مليون رأس عام 1900، كما انخفض عدد الأبقار من 1 مليون رأس عام 1887 إلى أقل من 800 ألف رأس سنة 1937.(71) ومن بين النتائج الجانبية لتطبيق قوانين نقل الملكية أيضا هو تعرض أملاك الأهالي لعمليات المقايضة و السمسرة و الربا التي يقوم بها الأوروبيون، كما اضطر الأهالي إلى إقتراض النقود لدفع الضرائب، و تسببت هذه العمليات في إفلاس الكثير من الأهالي، و جعلتهم يفقدون أراضيهم و يخسرون ممتلكاتهم(72).

4 ـ تدهور الأوضاع الاجتماعية للأهالي:

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية للأهالي أدى إلى انخفاض مستوى معيشتهم لاسيما في المواسم التي يكون فيها المردود الزراعي سيئ، و قد عاشت الجزائر أزمات حادة في الفترة الممتدة من 1866 إلى 1870 م حيث تواصل الجفاف و القحط و زحف الجراد على البلاد(73)، ففي عام 1866 عبرت أفواج من الجراد جبال الأطلس من الجنوب إلى الشمال، و التهمت كل ما وجدته أمامها من خضار و ثمار، ففقد الانتاج الزراعي و تعرض الناس لضائقة مالية(74)، و بينما الأهالي يعانون من أخطار الجراد، حدث زلزال في البليدة و قرى متيجة، في مطلع عام 1867 م و انتشرت أمراض التيفويد و الكوليرا(75)، هذا الأخير ظهر بشكل محدود في مطلع عام 1866 و تعاظم خطره سنة 1867 و وصل إلى الجزائر عن طريق المسافرين الوافدين من الموانئ (76).

ومع انتشار الكوليرا، انتشر التيفيس، وأخذ الجزائريون يموتون بالجملة، في الطرقات العامة و القرى و أرغمت السلطات الاستعمارية على حفر خنادق عميقة لدفن الموتى(77)، و بلغ عدد الموتى في وهران و حدها أزيد من 100 ألف شخص، و هو ما يمثل خمس سكانها(78)، إلى جانب هذه الأمراض، كثر القحط و الجفاف و قلت

المحاصيل الزراعية، نتيجة لقلة الأمطار، و جفاف الينابيع، وبذلك يبست الحشائش، و ماتت قطعان الماشية، وانتشرت المجاعة وأصبح الناس يؤرخون لهذا العام (1867) و يقولون ذلك هو عام الشر(79)، وهناك من يسميها المجاعة و هناك من يسميها بالمسغبة وهناك من أطلق عليها قحطا(80)،فلقد تسببت سيطرة المستوطنين الأروبيين على البلاد و خيراتها في إضعاف أصحاب البلاد الشرعيين و انتشار الفاقة المدقعة بينهم، و أدى ذلك إلى إنهيار الحرف و الصناعات المحلية، و تحول أصحابها إلى عمال بسطاء و عاطلين مزمنين خاصة بعد أن انتشرت الوسائل التقنية الحديثة و تسرع المعمرون في استخدامها، فانتشرت البطالة بشكل خطير، و اضطر العمال المزارعون إلى الهجرة شبه الجماعية نحو المدن للاستقرار على أطرافها و في أحياء قذرة بنوها بأنفسهم من القصدير و قطع الأخشاب و علب الأطعمة الفارغة، و أصبح أكثر من نصف مليون شخص يسكنون هذه الأكواخ التي تضم بين خمسة و عشرة أشخاص في كل خيمة في حالة اجتماعية يرثى لها، حيث لا غذاء كاف و لا عناية صحية و لا عمل يوفر لهم الغذاء الضروري(81)، إذ أن أغلب أفرادها عاطلون عن العمل اليدوي، و لا يشتغل الواحد منهم أكثر من شهرين إلى ثلاثة أشهر في العام(82).

5 ـ هجرة الأهالي:

لقد ساهمت عدة أسباب في دفع العديد من العائلات الجزائرية إلى الهجرة ومغادرة قراها ومدنها، فالظروف الاقتصادية الصعبة والفقر وتناقص قطعان الماشية كلها عوامل دفعتهم إلى الهجرة، إلا أن أقوى الأسباب لدى الفلاحين هي المصادرات وعمليات الحجز التي تعرضت لها أراضيهم، مما سهل بشكل كبير في إفقارهم، فأصبح المخرج للكثير من الأسر بعدما ضاقت بها السبل وفقدت أراضيها هو الهجرة(83)، فقلد شهدت الجزائر في سنوات 1875، 1888، 1898م هجرات إلى تونس والمشرق خاصة نحو سوريا، وبالنظر إلى هذه التواريخ نرى أنها متصلة بأحداث جرت بالجزائر كانت دافعة للناس على

الهجرة(84)، فقد كان لعمليات المصادرة الجماعية للأراضي دورا كبيرا في عملية الهجرة، خاصة بعد مصادرة أراضي المنهزمين في ثورة المقراني 1871م فاضطر الكثير من الأهالي للهجرة إلى بلدان المشرق(85)، هذا إضافة إلى انعكاسات قانون وارني، ومشاريع التجنيس (سيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865)، والمساس بالشريعة الإسلامية في الحملة التي شنت على القضاة المسلمين بالإضافة إلى قانون الأهالي وتغيير الحالة المدنية(86)، وتذكر بعض التقارير الفرنسية أنه في عام 1888م خرج من قسنطينة حوالي 261 شخصا إلى سوريا، وعرفت هذه السنة أيضا هجرة الكثير من الفلاحين المتضررين من الجفاف وقلة الأمطار، بعد أن سمحت لهم السلطات الفرنسية بالهجرة إلى تونس للبحث عن الكلأ لمواشيهم وقد واصل الكثير منهم الطريق إلى المشرق(87)، أما عن الهجرة إلى فرنسا فيتفق أغلب الذين كتبوا عن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بأنها تمت في مرحلتها الأولى دون إثارة الانتباه إليها، لذلك يصعب على الباحث تحديد سنة بعينها كبداية للهجرة نحو فرنسا (88)، غير أنه وبعد ثورة المقراني 1871 فقد تم تسجيل تزايد في عدد المهاجرين من منطقة القبائل نحو فرنسا بسبب مصادرة الأراضي وضخامة الضرائب المفروضة عليهم [89].

6 ـ استمرار الثورات الشعبية:

لقد قاوم الشعب الجزائري الاحتلال الفرنسي منذ البداية بشتى الطرق و الوسائل و تبعا للإمكانيات و الظروف السائدة، فالأهالي الجزائريون لم يبقوا مكتوفي الأيدي تجاه السياسة الفرنسية بالجزائر، و بوجه خاص السياسة الاقتصادية خاصة ما تعلق منها بمصادرة الأراضي، و التي نتج عنها ظروف اجتماعية و اقتصادية مترديه، و هو ما يؤكده ماكماهون في شهر جوان 1869: "إن الجزائر خاضعة بالقوة لكن سكانها لم يستسلموا، و أي حادث تقترفه فرنسا ضدهم سيدفعهم إلى الثورة"[90]، و من أهم الثورات الشعبية التي شهدتها الجزائر بعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية نذكر: مقاومة

أولاد سيدي الشيخ 1864، مقاومة المقراني 1871، مقاومة واحة العامري 1876، مقاومة بوعمامة ...وغيرها من المقاومات الشعبية.

خاتمة:

لقد حاولت فرنسا خلق مستعمرة استيطانية رأسمالية على غرار المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية، فسعت إلى خلق ملكية فردية لكنها اصطدمت ببنى المجتمع الجزائري الذي كان متينا وصلبا من خلال تركيبته الاجتماعية المكونة من القبائل، لذلك لجأت إلى سن مجموعة من القوانين والمراسيم، التي كان لها دور وتأثير كبيرين في نقل ملكيات الأراضي من الجزائريين إلى المستوطنين القادمين من أوربا خاصة وأن هؤلاء كانوا من أدنى الطبقات الاجتماعية في أوربا، و أخطر تلك القوانين على الإطلاق المتعلقة بنقل الملكية قانوني سيناتوس كونسلت 1863م، وقانون وارني 1873م، اللذين أقاما الملكية الفردية داخل الملكية الجماعية (أراضي القبائل والأعراش) فالسلطات الاستعمارية الفرنسية لم تراعي خصوصيات المجتمع الجزائري المسلم، ولم تلتزم بالمحافظة على أملاك الجزائريين كما تعهدت بذلك في معاهدة الاستسلام أثناء وضعها لتلك القوانين .

الهوامش:

[1]- شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، ط1، بيروت، باريس، 1982م، ص 332.

2- يحي بوعزيز : سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص.07.

3- ولد في ميرابو سنة 1772، انضم إلى الثورة الفرنسية سنة 1791م، شارك في عدة حملات، بعد 1815 م هاجر إلى أمريكا ثم عاد إلى فرنسا، حكم الجزائر 1830-1831، 1835-1837،رقي إلى رتبة ماريشال، كان شرها في جمع المال ومصادرة أراضي الجزائريين، ينظر: ابراهيم مياسي:مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومه، بوزريعة، الجزائر،2007، ص- ص15- 16.

4- موسى عاشور : "أساليب الإستعمار الفرنسي للإستيلاء على الأوقاف"، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 77.

5- الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر"سياسة التفكك الإقتصادي و الإجتماعي"(1830-1930)، ترجمة عبد الله جوزيف، دار الحداثة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1983، ص61.

6- صالح عباد: الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، 1830-1930 ، د.و.م.ج،قسنطينة، 1991م، ص20.

7-Hildebert Isnard: La réorganisation de la propriété rurale dans la Mitidja,Imprimerie، Joyeux, Alger, 1947, p23.

8- الهواري عدي: المرجع السابق، ص61.

9- عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، ج2 دار الحكمة، طبعة خاصة، الجزائر، 2008، ص 318.

10- في هذا العام حدثت في أوروبا ثورات، كانت فرنسا الشرارة التي اندلعت منها باقي الثورات، ينظر: جورج دريفوس فرانسوا وآخرون: موسوعة تاريخ أوروبا العام، ج3، ، منشورات عويدات، ط1، بيروت، باريس، 1995، ص ص155-154.

1- Hildebert Isnard:L'Algérie, Editions B.Arthaud,Paris,1954,p23.

12- الهواري عدي : المرجع السابق، ص61.

13- رشيد فارح: "المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري"، أعمال الملتفى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص108.

14- احميدة عميراوي: قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص114.

15 - Charles André Julien: Histoire de l'Algérie contemporaine (1827-1872), p.u.b، 1964, pp25-26.

16- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2000م، ص25.

17- ، يحي جلال: المغرب الكبير، ج3، دار النهضة العربية، دط، بيروت، 1981م ،ص233.

18-G.G.A: Algérie Expansion Economique et progès social et réforme administrative, Paris, S.D p09.

19- الهواري عدي : المرجع السابق، ص65.

20 - Charles Robert Ageron :les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), Tome1, p.u.f، Paris S.D, pp75-76.

21- أجرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ترجمة: م.حاج مسعود،أ.بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص.143.

22 - Mourcier Pouyanne: Proprieté Foncière en Algerie, Tom1, Imprimeur librare, Alger, 1900, P446.

23- عدة بن داهة : المرجع السابق، ص343.

24- Maurice Pouyanne,: op.cit,p446.

25-G.G.A: la colonisation en Algérie ,IM ,Alger,1889,p02.

26-ERNEST.Mercière:L'Algérie et les questions Algériennes,Im,CH-Ainé Paris,1883,p63.

27عيسى يزير:السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية1830-1914،مذكرة ماجستير ،قسم التاريخ ،جامعة الجزائر، 2008-2009،ص72.

28 د يقيدون لويس-هنري(1809-1886م) « DEGUEDON» :من أصل إيطالي ،دخل المدرسة البحرية لأنغولام في 1823م،عين حاكما عاما للجزائر في20-03-1871م،و اجه ثورة المقراني،ألغى المكاتب العربية في14-09-1871م،أنشيء في عهده 20 مركزا استيطانا استجابة لقانون 21-06-1871 م وبناء على اقتراح منه أصدر ماك ماهون مرسوما في16-10-1871م،خاص بتمليك الأراضي للمستوطنين مقابل التزامهم الإقامة فيها واستغلالها لمدة تسع سنوات،أنظر، عدة بن داهة :الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ،المرجع السابق،ص494.

29-Maurice Peyrimhoff: La colonisation officielle de1871a1895، Ed ,Comité Bougeaud,1928,p78.

30- هو أوقسط إبارواني (Auguste-Hubert Warnier) ولد بروكروا(Rocroi) في 08 جانفي1810م، درس الطب واشتغل طبيبا جراحا،عرف باهتمامه بالتاريخ والجغرافيا،كما تعلم اللغة العربية وأتقنها،شغل عدة مناصب عسكرية ومدنية،وفي الفترة ما بين1863-1866م،أصبح ناطقا غير رسمي باسم المستوطنين،وبعد سقوط الإمبراطورية الثانية عين واليا على الجزائر في 05ديسمبر1870م،انتخب في جويلية1871 نائبا عن مقاطعة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية وفي نفس السنة عين عضوا في لجنة الحجز والمصادرة،ورئيسا للجنة تعويض المستوطنين المتضررين من انتفاضة1871م،ساهم بفعالية في وضع نظام الملكية العقارية في الجزائر،كان عضوا مؤثرا في لجنة إعداد قانون الملكية العقارية بالجزائر الصادر سنة1873 م والمعروف بقانون وراني،أنظر:

Narcisse :Livre d'or de Foucon de l'Algérie ,t1,Biographies Challamél et Cie,Edition ,Paris,1889,pp371-377.

31- عيسى يزر :المرجع السابق،ص74.

32- عدة بن داهة :"الخلفيات الحقيقة للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي (1830 – 1873 م) "، الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر، 2007،ص149.

33- عيسى يزر :المرجع السابق،ص74.

34- جلول شيتور :"العقار إبان الاحتلال دراسة قانونية"،الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007،ص213.

35-Xavier Yacono:La colonisation des plaines du cheliff,tom2,imprimerie Imbert،Alger,1955,p393.

36- عيسى يزر :المرجع السابق،ص78.

37- عدة بن داهة :الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض،المرجع السابق،ص368.

38- شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا،المرجع السابق،ص166.

39- Djilali Sari : La dépossession des Fallahs (1830-1962),S.N.E.D, Alger, 1975, p45.
40-Charles Robert Ageron Histoire de l'Algérie contemporaine, op.cit, p51.

41-G.G.A :Exposé de la situation générale de l'Algérie,Imprimeur du Gouvernement Générale ,Victor Heintz ،Alger،1902,p88.

42- يسين وادفلي: التنظيم العقاري لمنطقة الأوراس بين1863-1900م وآثاره الاقتصادية والاجتماعية،مذكرة ماجستير،قسم التاريخ ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010-2011،ص172.

43- شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا،المرجع السابق،ص721.

44- Hildebert Isnard:la Réorganisation De la rurale des Mitidja ,op,cit,p112.
45- Charles Robert Ageron: Histoire de l'Algérie contemporaine, op.cit, p93.

46- يسين وادفلي :المرجع السابق،ص.34.

47- Fatiha Benchikh:L'impact des lois fonciers coloniales sur la situation sosio économique des paysans Algériens de 1873à1911 , Thése pour obtenus le grade de Docteur d'état en sociologie de développement ,Université Mentouri de Constantine,2007,p85.

48- عدة بن داهة :الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض،المرجع السابق،ص369.

49- Benyamin Stora :Algérie histoire contemporain1830-1988, Edition Casbah, Alger ،2004,p31.
50 - Djillali Sari:La dépossession des Fallahs (1830-1962),S.N.E.D, Alger, 1975, P9.
51- Hildebert Isnard: l'Algérie: op,cit,p23.

52- فرحات عباس: ليل الاستعمار، ترجمة أبوبكر رحال،ANEP ، الجزائر، 2005، ص75.

581- يحي بوعزيز : سياسة الشلط الإستعماري ، المرجع السابق، ص11.

54- المرجع نفسه، ص19.

55- صالح عباد : المرجع السابق، ص 104.

56- شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص ص88-89.

57- في شأن الحكم التركي بالجزائر يقول الكاتب الفرنسي "ولسين استر هازي: كان الأتراك – الذين يفترض نظريا أنهم اضعف منا– أقوى منا بكثير في الممارسة، وعلى الرغم من أنهم لا يدعون أنهم محسنون، إلا أنهم كانوا في النهاية

أكثر إحسانا في النتائج التي كانوا يحققونها، ولن يكون من العسير البرهنة على أن سبع سنوات من إدارتنا قد كبدت المحمية – الجزائر – من الدمار أكثر مما كبدتها عشرون عاما أو أكثر من حكم الأتراك، لقد كان الناس يخشونهم، أما نحن فلا يخشوننا و كانوا موضع احترام أما نحن فإننا سادة محتقرون، كانوا يريدون بكل ما لديهم من وسائل إخضاع عبيدهم واستغلالهم لكن فرنسا طلبت الخضوع ذاته لكي تستغل المهزومين إنما نعيد خلقهم وتحريرهم، أنظر: مغنية الأزرق : نشوء الطبقات في الجزائر،ترجمة كرم سمير،مؤسسة الأبحاث العربية ،ط1،بيروت،1980، ص235.

58- المرجع نفسه، ص 67.

59- الموارنة هي طائفة من المسيحيين الكاثوليك، يسكنون جبل لبنان أولت لهم فرنسا عناية خاصة، لتجعل منهم أعوانا لها في المنطقة، بعد المذابح التي وقعت بين الموارنة والدروز سنة 1860م، حاولت فرنسا نقل أعدادا منهم إلى الجزائر أنظر: إسماعيل حلمي محروس: تاريخ العرب الحديث، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، 1997م، ص 317.

60- الطاهر عمري: دور بني المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار، رسالة ماجستير،قسم التاريخ، جامعة قسنطينية، 1998م-1999م، ص222.

61- أندري برنيار وآخرون :الجزائر بين الماضي والحاضر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،د ط،الجزائر،1984، ص40.

62- Charles Robert Ageron ; Les Algériens musulmans et la France ,op,cit,p275.

63- الطاهر عمري : المرجع السابق، ص 222.

64 -Charles Robert Ageron :Les Algériens musulmans et la France ,op, cit , p 393.

65- شارل روير أجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 129.

66- الجيلالي صاري، محفوظ قداش : الجزائر في التاريخ "المقاومات السياسية:1900-1954"،ترجمة عبد القادر بن حراث،م،و ،ك،دط، الجزائر،1987، ص 168.

67- ناصر الدين سعيدوني : الجزائر منطلقات و آفاق، المرجع السابق، ص41.

68 - Hildebert Isnard : la Réorganisation De la rurale des Mitidja ,op,cit,p112.

69-Addi Lahouri:de L'Algérie pré colonial a L'Algérie colonial (Economie et societé),E.N.A.L,Alger,1985, p 65.

70- مغنية لأزرق : المرجع السابق، ص 58.

71- ناصر الدين سعيدوني : الجزائر منطلقات و آفاق، المرجع السابق، صر 41.

72- المرجع نفسه، ص 38.

73- أندري برنيار و آخرون : السابق، ص 340.

74- يحي بوعزيز: كفاح الجزائر من خلال وثائق، م، و، ك، الجزائر ،1986، ص 63.

75- كانت كل الهجمات تنطلق من السواحل بعد نزول العساكر من المراكب التي أقلتهم من الموانئ الفرنسية، وهم مصابون به، وقد كانت المراكز الصحية والثكنات والسجون بؤر العدوى، وقد تراوحت معدلات الوفيات من 50 إلى 73% من الحاضرين، وخارج هذه المراكز فإن المعطيات نادرة، وكان مرض الكوليرا قادما من وسط آسيا ثم انتقل إلى أوروبا وإفريقيا، أنظر: الجيلالي صاري، محفوظ قداش : المرجع السابق، ص 191.

76- بسام العسلي: محمد المقراني و ثورة 1871 الجزائرية، ، دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، د ت. ص 100.

77- يحي بوعزيز: ثورة 1871- دور عائلة المقراني و الحداد- ، ش،و، ن، ت، الجزائر، د ت، ص 86.

78- بوعلام بالسايح: "المقراني"، مجلة الثقافة، العدد 100، م، و، ف، م، الجزائر، 1988،ص 10.

79- يحي بوعزيز: ثورة 1871- دور عائلة المقراني و الحداد- ، المرجع السابق، ص 103.

80- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900،ج1،دار البصائر،دط ،الجزائر ،2007، ص 150.

81- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 52.

82- المرجع نفسه، ص 53.

83- يسين وادفلي: المرجع السابق ،ص 95.

84- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 553.

85 -Jean Jaques Rager: Les Musulmans Algériens En France Et Les Pays Islamiques, Les Belles Lettres, France, 1958, P12.

86- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 553.

87- عمار هلال: "الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي، 1847-1918"، مجلة الثقافة، العدد 82، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1984م، ص ص 90- 91 .

88- عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939) نجم شمال افريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 52 .

89- كمال بوقصة: مصادر الحركة الوطنية الجزائرية، دار القسبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 41 .

90- يحي بوعزيز : ثورة 1871، دور عائلة المقراني و الحداد، المرجع السابق، ص 100.